Cour Pénale Internationale

International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية

الأصل: **انكليزي** الرقم: **ICC-01/14**

التاريخ (النسخة الأصلية): **٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩**

التاريخ (النسخة العلنية المحجوبة منها معلومات): **٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢٢**

الدائرة التمهيدية الثانية

المؤلفة من: القاضي روزاريو سالفاتوري أيتالا، قاضياً منفرداً مضطلعاً بأعمال الدائرة

الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

نسخة علنية

نسخة علنية محجوبة منها معلومات لأمر القبض على محمد نور الدين آدم [Mahamat Nouradine Adam]**،**

٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ICC-01/14-41-US-Exp

يُخطَر بهذا الحكم وفقاً للبند ٣١ من *لائحة المحكمة الجنائية الدولية*:

مكتب المدعي العام
السيدة فاطو بنسودا، المدعية العامة
السيد جيمس ستيوارت، نائب المدعية العامة

محامي الدفاع

الممثلون القانونيون للمجني عليهم

الممثلون القانونيون لطالبي صفة المجني عليهم

المجني عليهم غير الممثَّلين

طالبو المشاركة /جبر الأضرار غير الممثلين

مكتب المحامي العمومي للمجني عليهم

مكتب المحامي العمومي للدفاع

ممثِّلو الدول

الجهات الصديقة للمحكمة

قلم المحكمة

رئيس قلم المحكمة
السيد بيتر لويس

قسم دعم المحامين

وحدة المجني عليهم والشهود

قسم الاحتجاز

قسم مشاركة المجني عليهم وجبر أضرارهم

جهات أخرى

يصدر **القاضي روزاريو سالفاتوري أيتالا**، بصفته قاضياً منفرداً مضطلعاً بأعمال الدائرة التمهيدية الثانية (''الدائرة'') للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'')[1]، هذا الأمر عملاً بالمادة ٥٨ (١) من نظام روما الأساسي (''النظام الأساسي'') بالقبض على

محمد نور الدين آدم [Mahamat Nouradine Adam]

المعروف أيضاً بـــ''Nouredine Adam'' و''Nourredine Adam''''Nureldine Adam'' و''Nourreldine Adam'' و''Nourreddine Adam''، وهو مواطن من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، وُلِد في الفترة ما بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧١ في إندليه [Ndele] بجمهورية أفريقيا الوسطى، وسبق أن تولى منصب وزير شؤون الأمن والمغتربين والهجرة والنظام العام (''وزارة الأمن'') في الفترة ما بين ٣١ آذار/مارس و٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، وهو مؤسِّس تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام – الجناح الأساسي[2]. وآخر رقم جواز سفر معروف له هو ''D00001184''[3].

أولاً – تذكير بما تمَّ من إجراءات

١ – في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، أحالت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الحالة القائمة في ذلك البلد منذ الأول من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى المحكمة[4].

٢ – وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدَّمت المدَّعية العامة طلباً محرَّزاً بالأختام وقُصرياً (''الطلب'') لإصدار أمر بالقبض على محمد نور الدين آدم للجرائم التالية التي تدخل في اختصاص المحكمة والتي ارتكبها في بانغي، في مقر المكتب المركزي لقمع قطع الطرق ومقر اللجنة الاستثنائية للدفاع عن المكتسبات الديمقراطية، في

[1] الدائرة التمهيدية الثانية، قرار بتعيين قاض منفرد، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الوثيقة ICC-01/14-30-US-Exp.

[2] CAR-OTP-2001-0984، الصفحة ٠٩٨٤؛ CAR-OTP-2005-0404؛ CAR-OTP-2005-0368؛ CAR-OTP-2075-0812، الصفحة ٠٨١٧؛ CAR-OTP-2001-5739، الصفحتان ٥٧٥٢ و٥٧٥٣.

[3] CAR-OTP-2011-0850؛ الصفحة ٠٨٥٥.

[4] خطاب الإحالة مرفق بقرار إسناد النظر في الحالة إلى الدائرة، انظر هيئة الرئاسة، قرار بإسناد النظر في الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الدائرة التمهيدية الثانية، ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٤، ICC-01/14-1-Anx1.

الفترة ما بين ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ على الأقل و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ على الأقل (''الفترة المعنية'') أشخاصٌ تابعون للمليشيا المعروفة باسم ''سيليكا''[٥].

(١) السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية (المادة ٧ (١) (هـ) من النظام الأساسي)؛
(٢) التعذيب (المادتان ٧ (١) (و) و٨ (٢) (ج) (١) من النظام الأساسي)؛
(٣) الاضطهاد (المادة ٧ (١) (ح) من النظام الأساسي)؛
(٤) الأفعال اللاإنسانية الأخرى (المادة ٧ (١) (ك) من النظام الأساسي)؛
(٥) المعاملة القاسية (المادة ٨ (٢) (ج) (١) من النظام الأساسي)[٦].

٣ – وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وبناءً على طلب الدائرة[٧]، قدَّمت المدَّعية العامة معلومات إضافية بشأن الطلب[٨].

ثانياً – الاختصاص والمقبولية

٤ – يخلص القاضي المنفرد، عملاً بالجملة الأولى من المادة ١٩ (١) من النظام الأساسي، واستناداً إلى المواد المقدَّمة ودون المساس بأي قرارات تصدر مستقبلاً بشأن هذه المسألة، إلى أن الدعوى المقامة على محمد نور الدين آدم تدخل في اختصاص المحكمة[٩]. وقد اقتنع القاضي المنفرد بأن الحوادث الوارد بيانها في الطلب تدخل في عداد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتُكِبت بعد الأول من آب/أغسطس ٢٠١٢ في إقليم جمهورية أفريقيا

[٥] الوثيقة ICC-01/14-19-US-Exp، الملحق بها سبعة مرفقات محرَّزة بالأختام وقُصرية.
[٦] الوثيقة ICC-01/14-19-US-Exp، الفقرتان ٢ (أ) و١٧١.
[٧] الدائرة التمهيدية الثانية، أمر بتقديم معلومات إضافية، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ICC-01/14-25-US-Exp.
[٨] الوثيقة ICC-01/14-29-US-Exp، الملحق بها سبعة مرفقات محرَّزة بالأختام وقُصرية.
[٩] دائرة الاستئناف، قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو، حكم بشأن استئناف السيد توماس لوبانغا ديلو القرار الصادر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ المتعلق بطعن الدفاع في اختصاص المحكمة بمقتضى المادة ١٩ (٢) (أ) من النظام الأساسي، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ICC-01/04-01/06-772، الفقرتان ٢١ و٢٢.

الوسطى (المادة ١٢ (٢) (أ) من النظام الأساسي) وأنها مرتبطة بالنزاع الذي تتعلق به الإحالة الواردة من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥ – ويمتنع القاضي المنفرد، في هذه المرحلة، عن استعمال صلاحيته التقديرية للبَتِّ من تلقاء نفسه، بموجب الجملة الثانية من المادة ١٩ (١) من النظام الأساسي[١٠]، في مقبولية الدعوى المقامة على محمد نور الدين آدم لأن ما من سبب ظاهري أو عامل بديهي يلزمه بذلك.

ثالثاً – مقتضيات المادة ٥٨ (١) من النظام الأساسي

١ – ما إذا كان محمد نور الدين آدم قد ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة (بموجب المادة ٥٨ (١) (أ) من النظام الأساسي)

٦ – **النزاع والجماعات المسلحة المشاركة فيه.** في ظل الامتعاض من حكومة الرئيس فرانسوا بوزيزيه الذي كان يتولى مقاليد الحكم آنذاك، ظهرت في حوالي شهر آب/أغسطس ٢٠١٢ حركة مسلحة تُعرَف باسم السيليكا[١١] في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى[١٢]. وتألفت السيليكا، بزعامة ميشيل جوتوديا، من تحالف يجمع عدة فصائل سياسية وجماعات مسلحة، لم يكن بينها من قبل تنسيق ومنها تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام – الجناح الأساسي ومعظم أعضائه من المسلمين، كانت قد تشكَّلت قبل ذلك بعدة سنوات لمقاومة قوات الحكومة إبان استيلاء فرانسوا بوزيزيه على السلطة عام ٢٠٠٣[١٣]. ومع مضي الزمن، انضم مواطنون سودانيون

[١٠] دائرة الاستئناف، الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حكم بشأن استئناف المدعي العام قرار الدائرة التمهيدية الأولى المعنون ''قرار بشأن طلب المدعي العام إصدار أوامر بالقبض عملاً بالمادة ٥٨''، ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٦، الوثيقة ICC-01/04-169 الفقرات ١ و٢ و٥٢.

[١١] تعني كلمة سيليكا ''التحالف'' أو ''الحلف'' بلغة السانغو؛ انظر CAR-OTP-2001-2890، الصفحة ٢٨٩٧.

[١٢] CAR-OTP-2001-2769، الصفحة ٢٨٣١؛ CAR-OTP-2001-1976، الصفحة ١٩٨٩؛ CAR-OTP-2001-7017، الصفحة ٧٠٦٧، الفقرتان ١٦٧ و١٦٨؛ CAR-OTP-2034-0104، الصفحة ٠١١٠، الفقرة ٢٦.

[١٣] CAR-OTP-2001-5739، الصفحات ٥٧٥١ إلى ٥٧٥٣؛ CAR-OTP-2075-0812، الصفحتان ٠٨١٦ و٠٨١٧.

وتشاديون إلى صفوف هؤلاء المحاربين[١٤]. ومن أواخر عام ٢٠١٢ إلى أوائل عام ٢٠١٣، تقدَّمت السيليكا باتجاه الجنوب نحو العاصمة بانغي فهاجمت مراكز للشرطة واحتلت قواعد عسكرية واستولت على عدد من البلدات والعواصم الإقليمية واستهدفت من يُشتَبه في أنهم من مؤيدي فرانسوا بوزيزيه[١٥]. وعلى الرغم من توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في ليبرفيل بجمهورية الغابون[١٦]، خطَّط كبار قادة السيليكا لمهاجمة بانغي ودبَّروا عملاً عسكرياً منسَّقاً للزحف عليها من محورين هما سيبوت–دامارا [Sibut-Damara] وبوسانغوا–بوسمبلي–بوالي [Bossangoa-Bossembélé-Boali][١٧]. واستولت السيليكا على بانغي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ إثر معارك استُعمِلت فيها الأسلحة الثقيلة بما فيها المدافع الرشاشة المحمولة على متن المركبات وقذائف الهاون والقنابل الصاروخية[١٨]. واضطر فرانسوا بوزيزيه إلى اللجوء إلى المنفى في جمهورية الكاميرون ونصَّب ميشيل جوتوديا نفسه رئيساً لجمهورية أفريقيا الوسطى[١٩].

٧ – وبعد استيلاء السيليكا على بانغي في آذار/مارس ٢٠١٣، استمر بعض أفراد القوات الموالية للحكومة السابقة بمن فيهم أفراد قوات أفريقيا الوسطى المسلحة في إبداء المقاومة. وتبادلت القوات الموالية لبوزيزيه والسيليكا إطلاق النار[٢٠] على مدار الأشهر التالية ولجأ كلا الجانبين إلى استعمال الأسلحة الثقيلة[٢١]. وإذ كانت

---

[١٤] CAR-OTP-2001-2769، الصفحة ٢٧٧٧ والصفحات ٢٨٣٢ إلى ٢٨٣٥؛ CAR-OTP-2001-1976، الصفحتان ١٩٨٩ و١٩٩٠؛ CAR-OTP-2001-5739، الصفحات ٥٧٥١ إلى ٥٧٥٣؛ CAR-OTP-2001-7017، الصفحة ٧٠٣٤، الفقرة ٤٤ والصفحة ٧٠٦٧، الفقرتان ١٦٧ و١٦٨؛ CAR-OTP-2034-0104، الصفحة ٠١١٣، الفقرة ٥١.

[١٥] CAR-OTP-2001-5739، الصفحة ٥٧٥٩؛ CAR-OTP-2034-0104، الصفحة ٠١١٣، الفقرتان ٥١ و٥٢؛ CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠١٩٦، الفقرة ٢٢؛ CAR-OTP-2017-0036، الصفحتان ٠٠٤٢ و٠٠٤٣، الفقرات ٣٣ إلى ٣٥؛ CAR-OTP-2017-0835، الصفحتان ٠٨٣٧ و٠٨٣٨، الفقرة ١٣؛ CAR-OTP-2001-0172، الصفحات ٠١٨٠ إلى ٠١٨٢.

[١٦] CAR-OTP-2001-0742؛ CAR-OTP-2001-7017، الصفحة ٧٠٦٧.

[١٧] CAR-OTP-2094-0002، الصفحتان ٠٠٦ و٠٠٧؛ انظر أيضاً الوثيقة ICC-01/14-29-US-Exp، المرفق ٧.

[١٨] CAR-OTP-2001-5739، الصفحة ٥٧٥٩؛ CAR-OTP-2034-0270، الصفحتان ٠٢٧١ و٠٢٧٢، الفقرات ٨ إلى ١٢؛ CAR-OTP-2017-0835، الصفحة ٠٨٣٨، الفقرتان ١٤ و١٥؛ CAR-OTP-2018-0530، الصفحتان ٠٥٣٤ و٠٥٣٥، الفقرات ٢٦ إلى ٢٩؛ CAR-OTP-2001-2890، الصفحتان ٢٨٩٨ و٢٨٩٩؛ CAR-OTP-2001-0172، الصفحة ٠١٧٦، الفقرة ٩.

[١٩] CAR-OTP-2017-0835، الصفحة ٠٨٣٨، الفقرة ١٤؛ CAR-OTP-2069-0398، الصفحة ٠٤٠٢، الفقرة ٢٤؛ CAR-OTP-2034-0270، الصفحتان ٠٢٧١ و٠٢٧٢، الفقرتان ١٢ و١٣؛ CAR-OTP-2001-2890، الصفحة ٢٨٩٩.

[٢٠] بحلول ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٤، انقسمت سيليكا إلى عدة مجموعات؛ CAR-OTP-2027-1631، الصفحة ١٦٤٥؛ CAR-OTP-2091-0480؛ CAR-OTP-2001-5055.

السيليكا تتوقع هجمات مضادة فقد عزَّزت من جهودها الأمنية[٢٢]. وازداد عدد أفرادها من قرابة ٠٠٠ ٥ إلى ما يراوح ما بين ٠٠٠ ١٥ و٠٠٠ ٢٠ شخص[٢٣]. وازداد أيضاً عدد أفراد القوات الدولية المنتمين إلى القوة المتعددة الجنسيات التابعة لدول وسط أفريقيا التي نُشِرت تحت لواء بعثة تعزيز السلام في أفريقيا الوسطى من ٦٠٠ إلى ٠٠٠ ٢[٢٤].

٨ – وباشرت السيليكا إجراء عمليات تفتيش بحثاً عن الأسلحة وأفراد قوات أفريقيا الوسطى المسلحة في المناطق المعروفة بتأييد فرانسوا بوزيزيه في بانغي كالدائرة الرابعة مثلاً – ولا سيما حي بوا رابيه [Boy Rabe] – والدائرة السابعة[٢٥]. وفي أثناء هذه العمليات، قتل أفراد السيليكا عدداً غير معروف من المقيمين في تلك الأحياء[٢٦]. وأُطلِقت النار على بعضهم – ومعظمهم من الرجال – في ظهورهم بينما كانوا آخذين في الفرار[٢٧]. وقُتِل آخرون في منازلهم ومنهم امرأة حبلى[٢٨] وأفراد من أُسَر جنود في صفوف قوات أفريقيا الوسطى المسلحة (عقاباً لهم)[٢٩]. واغتُصِبت نساء وفتيات اغتصاباً فردياً وجماعياً على مرأى من أبنائهن وآبائهن؛ وفارقت بعضهن الحياة متأثرات بجراحهن[٣٠]. ونُهِبت المنازل نهباً منهجياً[٣١]. واستعانت السيليكا بأفراد من السكان المحليين يُعرَفون

---

[٢١] CAR-OTP-2032-0753، الصفحتان ٠٧٦٢ و٠٧٦٣ والصفحة ٠٧٧٥؛ CAR-OTP-2074-2965، الصفحة ٢٩٧١؛ CAR-OTP-2034-3627، الصفحة ٣٦٣٣؛ CAR-OTP-2027-2535، الصفحة ٢٥٤١.

[٢٢] CAR-OTP-2019-3348، الصفحة ٣٣٨٨.

[٢٣] CAR-OTP-2019-3348، الصفحة ٣٣٨٨، الفقرة ٢٥١؛ والصفحة ٣٤٠٥، الفقرة ٤٨٢؛ CAR-OTP-2001-1102، الصفحة ١١٠٣، الفقرة ٥.

[٢٤] CAR-OTP-2001-2890، الصفحة ٢٨٩٩.

[٢٥] CAR-OTP-2032-0753، الصفحات ٠٧٥٨ إلى ٠٧٦٢ و٠٧٦٦ إلى ٠٧٧٢ والصفحة ٠٧٨٠؛ CAR-OTP-2027-2535، الصفحة ٢٥٤٠؛ CAR-OTP-2039-0133، الصفحة ٠١٣٩؛ CAR-OTP-2053-0359، ٠٣٦٣.

[٢٦] CAR-OTP-2027-2535، الصفحتان ٢٥٤١ و٢٥٥٢؛ CAR-OTP-2032-0753، الصفحتان ٠٧٦٢ و٠٧٦٣، والصفحات ٠٧٦٩ إلى ٠٧٧١؛ CAR-OTP-2039-0133، الصفحة ٠١٣٩.

[٢٧] CAR-OTP-2027-2535، الصفحة ٢٥٤٥؛ CAR-OTP-2032-0753، الصفحة ٠٧٦٧.

[٢٨] CAR-OTP-2027-2535، الصفحة ٢٥٦١؛ CAR-OTP-2032-0753، الصفحة ٠٧٦٩؛ CAR-OTP-2079-0315، الصفحة ٠٣٢٢.

[٢٩] CAR-OTP-2039-0133، الصفحة ٠١٣٧.

[٣٠] CAR-OTP-2027-2535، الصفحات ٢٥٤١ و٢٥٤٥ و٢٥٥٢؛ CAR-OTP-2032-0753، الصفحات ٠٧٦٢ و٠٧٦٧ و٠٧٧٠ و٠٧٧١؛ CAR-OTP-2079-0315، الصفحة ٠٣٢١.

بالمرشدين لكي يدلوهم على منازل من يُعتقَد أنهم من مؤيدي فرانسوا بوزيزيه (كالعسكريين (المتقاعدين) وضباط الدرك وضباط الشرطة وكبار موظفي الحكومة وأقارب فرانسوا بوزيزيه)[٣٢]. أما المسلمون ومنازلهم فلم يمسهم السوء[٣٣].

٩ – وتعرَّض مؤيدو فرانسوا بوزيزيه أيضاً إما للقبض أو الاختطاف، وقُتِل بعضهم لاحقاً أو سُجِن وعُذِّب في قواعد تابعة للسيليكا أو مواقع احتجاز لها كالمكتب المركزي واللجنة الاستثنائية[٣٤]. وكان المكتب المركزي موجوداً من قبل باعتباره وحدة داخل جهاز الشرطة الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى[٣٥]. وعلى الرغم من أنه كان مقراً لضباط شرطة نظاميين[٣٦]، فإن أفراداً من مرؤوسي محمد نور الدين آدم ومن أعضاء السيليكا كانوا يتولون حماية المبنى بأكمله[٣٧]. والحال هي أن ضباط الشرطة النظاميين لم تكن لهم سلطة و لم تكن تُطلَب منهم المشاركة في العمليات[٣٨]. بل كانوا يُعتبَرون بالأحرى "أشخاصاً رمزيين"[٣٩]. وكانوا يعملون في مقر المركز خلال ساعات العمل الرسمية في أطراف النهار فيما كان أعضاء السيليكا يقضون آناء الليل في المبنى[٤٠] وينفَّذون العمليات عندئذ من دون مشاركة ضباط الشرطة النظاميين[٤١]. و[معلومة محجوبة][٤٢] أما أعضاء السيليكا الرفيعو

---

[٣١] CAR-OTP-2027-2535، الصفحتان ٢٥٤١ و٢٥٤٤؛ CAR-OTP-2032-0753، الصفحتان ٠٧٦٢ و٠٧٦٣ والصفحات ٠٧٧٠ إلى ٠٧٧٣؛ CAR-OTP-2039-0133، الصفحتان ٠١٣٩ و٠١٤٠؛ CAR-OTP-2053-0359، الصفحة ٠٣٦٣؛ CAR-OTP-2079-0315، الصفحتان ٠٣١٩ و٠٣٢٠؛ CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٦٦.

[٣٢] CAR-OTP-2032-0753، الصفحة ٠٧٦٧؛ CAR-OTP-2027-2535، الصفحة ٢٥٤٧.

[٣٣] CAR-OTP-2032-0753، الصفحات٠٧٥٩ و٠٧٦٨ و٠٧٦٩ و٠٧٧١؛ CAR-OTP-2079-0315، الصفحتان ٠٣١٩ و٠٣٢٠.

[٣٤] CAR-OTP-2027-2535، الصفحات ٢٥٤٨ و٢٥٥٢ و٢٥٥٧ إلى ٢٥٦٠؛ CAR-OTP-2032-0753، الصفحتان ٠٧٦٢ و٠٧٦٣ و٠٧٦٧ و٠٧٧٠ و٠٧٧١ و٠٧٧٣ و٠٧٧٥ و٠٧٧٦؛ CAR-OTP-2042-4731، الصفحات ٤٧٣٥ إلى ٤٧٣٧؛ CAR-OTP-2025-0566، الصفحات ٠٥٧٢ إلى ٠٥٨٥؛ CAR-OTP-2015-0010، الصفحات ٠٠١٣ إلى ٠٠١٧.

[٣٥] CAR-OTP-2068-0244، الصفحتان ٠٢٤٦ و٠٢٤٧.

[٣٦] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٣.

[٣٧] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٣.

[٣٨] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٦١؛ CAR-OTP-2053-0359، الصفحة ٠٣٧٢.

[٣٩] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٣.

[٤٠] CAR-OTP-2055-0137، الصفحة ٠١٤٢.

[٤١] CAR-OTP-2068-0244، الصفحتان ٠٢٥٦ و٠٢٥٧.

[٤٢] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٥٥.

الرتبة الذين كانوا يعملون انطلاقاً من المكتب – ومنهم محمد سيد عبد الغني [Muhamat Said Abdel Kani]، مرؤوس آدم المباشر – فكانوا يرفعون التقارير إليه مباشرةً[٤٣]. وكان أفراد السيليكا يرتدون زياً مختلفاً عن زي ضباط الشرطة النظاميين[٤٤].

١٠ – وأُنشِئت اللجنة الاستثنائية بمرسوم رئاسي صدر بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٣ لتعمل بمثابة مكتب استخبارات لحكومة ميشيل جوتوديا الجديدة[٤٥]. وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، وإثر تعيين وزير جديد للأمن، عُيِّن محمد نور الدين آدم مديراً عاماً للجنة الاستثنائية برتبة وزير وذلك بموجب مرسوم رئاسي[٤٦]. واستُعمِلت اللجنة الاستثنائية إبان إدارة محمد نور الدين آدم لها، وخلافاً للمهمة المنوطة بها، بمثابة قاعدة للسيليكا[٤٧] ومرفق احتجاز سري. ونظِّمت على نحو شبيه بتنظيم المكتب المركزي[٤٨]. فقد كان يعمل فيها ضباط شرطة نظاميون لكن لم تكن لهم سلطة وكانت التعليمات تصدر إليهم على حدة ولم تكن تُسنَد إليهم إلا مهام أو أدوار إدارية في سياق جمع معلومات الاستخبار. وعلى النقيض من السيليكا، لم يكونوا مسلَّحين[٤٩].

١١ – وتواترت أنباء عن إساءة معاملة المدنيين وقتلهم في مواقع أخرى. فعلى سبيل المثال، في – ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٣ أو ما يقاربه، أُلقي القبض على مجموعة تتألف من حوالي ١٢ شاباً واحتُجِزوا في معسكر رو [**Camp de Roux**] بعد أن عثر أفراد السيليكا بحوزتهم على قمصان [تيشرت] عليها صورة بوزيزيه. وعُثِر على جثثهم في نهر أوبانغي بعد ذلك بثلاثة أيام[٥٠]. وحُبِس آخرون مدداً طويلة في حاويات (على سبيل المثال، في معسكر الإسعاف والمطافئ [*Camp des Sapeurs Pompiers*]، بتاريخ سابق لـــ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣)[٥١]، أو في شاحنات للماشية (في تموز/يوليو – أب/أغسطس ٢٠١٣، حُبِس حوالي ٣٠ شخصاً في شاحنة للماشية، وبقي

[٤٣] CAR-OTP-2043-0536، الصفحة ٠٥٤١.

[٤٤] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٣.

[٤٥] CAR-OTP-2005-0375.

[٤٦] CAR-OTP-2005-0369، الصفحة ٠٣٧٠؛ CAR-OTP-2005-0368.

[٤٧] CAR-OTP-2023-0621، الصفحة ٠٦٢٧.

[٤٨] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢١٢.

[٤٩] CAR-OTP-2023-0621، الصفحات ٠٦٢٦ و٠٦٢٨ و٠٦٣٢؛ CAR-OTP-2083-0003، الصفحة ٠٠١٦.

[٥٠] CAR-OTP-2023-0728، الصفحة ٠٧٣٥؛ CAR-OTP-2032-0703، الصفحة ٠٧١٠.

[٥١] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٧.

بعضهم داخلها مدة تزيد عن الشهر، ولقي ثلاثة منهم على الأقل حتفهم داخلها)[٥٢]. ويُدَّعى بأن أعمال العنف هذه وغيرها أدت إلى فرار آلاف السكان من ديارهم[٥٣].

١٢ – واستهدفت السيليكا السكان المدنيين على أساس الدين (إذ كان المسيحيون يُعتبَرون مؤيدين لحكومة الرئيس السابق بوزيزيه)[٥٤]، أو الانتساب إلى الحكومة السابقة (كشأن الموظفين الحكوميين)[٥٥]، أو الإثنية (قبيلة غبايا التي ينتمي إليها فرانسوا بوزيزيه)[٥٦] أو الموقع الجغرافي (كانت أحياء بعينها تُعتبَر مؤيدة عموماً لفرانسوا بوزيزيه)[٥٧]. واتهمت السيليكا الأشخاص الذين ينتمون إلى تلك الفئات بتأييد فرانسوا بوزيزيه[٥٨] أو ''بالتخطيط للانقلاب'' عليها[٥٩] – بغض النظر عن وجود دليل – من أجل تسويغ التحرش بها[٦٠] واحتجاز أفرادها[٦١] أو تعذيبهم[٦٢] أو لا لسبب سوى ابتزاز المال منهم[٦٣].

١٣ – ومن أجل تنفيذ الجرائم الآنفة الذكر، سخَّرت السيليكا بنية الدولة الأساسية القائمة وجزءاً من جهاز الدولة إثر الاستيلاء على بانغي. بيد أن قيادة السيليكا عملت على كفالة ألا يتولى مناصب السلطة الفعلية إلا الأشخاص الذين يُعتبَرون من المؤيدين لها[٦٤]. وحيثما اقتضت الضرورة، أنشأت السيليكا أجهزةً للالتفاف على المؤسسات القائمة من أجل كفالة تحكم أنصارها فيها تحكماً كاملاً، مثلاً في مراكز الاحتجاز التي تسيطر

---

[٥٢] CAR-OTP-2036-0410، الصفحتان ٠٤٢٧ و٠٤٢٨.

[٥٣] CAR-OTP-2027-2535، الصفحة ٢٥٥٣؛ CAR-OTP-2032-0753، الصفحة ٠٧٨٠

[٥٤] CAR-OTP-2043-0536، الصفحة ٠٥٤٦.

[٥٥] CAR-OTP-2053-0359، الصفحة ٠٣٦٢؛ CAR-OTP-2083-0003، الصفحتان ٠٠٠٦ و٠٠٠٧؛ CAR-OTP-2019-3348، الصفحة ٣٣٨٨.

[٥٦] CAR-OTP-2019-3348، الصفحتان ٣٣٨٣ و٣٣٩١.

[٥٧] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٦٦؛ CAR-OTP-2053-0359، الصفحة ٠٣٦٣، الفقرة ٢٢.

[٥٨] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٣؛ CAR-OTP-2053-0359، الصفحة ٠٣٧٤.

[٥٩] CAR-OTP-2013-0557، الصفحتان ٠٥٦٨ و٠٥٧٠.

[٦٠] CAR-OTP-0253-0359، الصفحة ٠٣٧٠.

[٦١] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٦٢.

[٦٢] CAR-OTP-2083-0003، الصفحة ٠٠٣٧.

[٦٣] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٦؛ CAR-OTP-0253-0359، الصفحة ٠٣٧٠.

[٦٤] انظر أيضاً الفقرات ٩ و١٠ و١٩.

عليها[٦٥]، أو في القيام بعمليات في أحياء بانغي والتحكم في السلطات العمومية[٦٦]. وفضلاً عن ذلك، احتل قادة السيليكا قواعد في مختلف أنحاء بانغي ورابطوا فيها وكانوا يصدرون منها الأوامر لمرؤوسيهم. ومن أبرز تلك القواعد المكتب المركزي واللجنة الاستثنائية التي أنشئت لاحقاً والتي كان يقودها محمد نور الدين آدم[٦٧]؛ ومعسكر رو، الذي كان ميشيل جوتوديا يتخذه مقراً له[٦٨] ومعسكر الإسعاف والمطافئ[٦٩]، ومعسكر بيه إس إس [Camp BSS][٧٠] ومعسكر كاساي [Camp Kassai][٧١]. وقام قادة من مختلف قواعد السيليكا بالتنسيق والتعاون في تنفيذ عمليات كتلك التي أُجريت في بوا رابيه[٧٢] أو في ترتيب نقل السجناء بين مختلف قواعد السيليكا[٧٣].

١٤ – وبالتزامن مع ذلك ورداً على انقلاب ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣، نظَّم أشخاص شتى في دائرة المحيطين بفرانسوا بوزيزيه حركة مضادة مناصرة له تتألف من أفراد في قوات أفريقيا الوسطى المسلحة وأعضاء سابقين في الحرس الرئاسي وأعضاء في جماعات للدفاع عن النفس بعضها جديد وبعضها الآخر كان موجوداً من قبل[٧٤]. وائتلفت تلك الجماعات في غوبريه [Gobere]، إلى الشمال من بوسونغوا في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى وانتظمت في بنية شبه عسكرية[٧٥]. وعُرِفت هذه الحركة فيما بعد باسم ''أنتي-بالاكا''[٧٦]. وكان لها هدفان

---

[٦٥] CAR-OTP-2084-0191، الصفحتان ٠٢٠٣ و٠٢٠٤.

[٦٦] CAR-OTP-2043-0536، الصفحة ٠٥٤١.

[٦٧] انظر الفقرات ٩ و١٠ و١٩.

[٦٨] CAR-OTP-2064-0137، الصفحتان ٠١٤٣ و٠١٤٤.

[٦٩] CAR-OTP-2073-0568، الصفحة ٠٥٧٤.

[٧٠] CAR-OTP-2040-0811، الصفحة ٠٨٢٠.

[٧١] CAR-OTP-2053-0359، الصفحة ٠٣٦٣.

[٧٢] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧١.

[٧٣] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٦.

[٧٤] CAR-OTP-2074-2021، الصفحات ٢٠٥٢ إلى ٢٠٥٩؛ CAR-OTP-2001-5739، الصفحة ٥٧٨٢؛ CAR-OTP-2001-7017، الصفحتان ٧٠٨٦ و٧٠٨٧، الفقرات ٢٨١ إلى ٢٨٥؛ CAR-OTP-2061-1534، الصفحة ١٥٤٠، الفقرات ٣٢ إلى ٣٦، والصفحتان ١٥٤٦ و١٥٤٧، الفقرات ٨٤ إلى ٨٧؛ CAR-OTP-2027-2290، الصفحات ٢٢٩٢ إلى ٢٢٩٥، الفقرات ١٥ إلى ٣٥؛ CAR-OTP-2001-0835، الصفحة ٠٨٧٥، الفقرة ٢.

[٧٥] CAR-OTP-2031-0241، الصفحات ٢٨٤٦ إلى ٠٢٤٨، الفقرات ٢٨ إلى ٣٩؛ CAR-OTP-2046-0603، الصفحتان ٠٦٠٨ و٠٦٠٩، الفقرات ٣١ إلى ٣٤؛ CAR-OTP-2072-1849، الصفحات ١٨٥٠ إلى ١٨٦٠؛ CAR-OTP-2041-0802؛ CAR-OTP-2041-0783.

يتمثلان في: (١) إزاحة ميشيل جوتوديا عن السلطة والدفاع عن نفسها ضد السيليكا وطردها من جمهورية أفريقيا الوسطى[٧٧]؛ (٢) استهداف السكان المسلمين في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى انتقاماً منهم على الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها أفراد السيليكا[٧٨].

١٥ – وبحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شرعت جماعات أنتي بالاكا في قتال السيليكا في غرب جمهورية أفريقيا الوسطي وبدأت الأعمال القتالية في بوسانغوا ثم امتدت شرقاً إلى بوكا [Bouca] ومنها جنوباً إلى بوسمبتيلي [Bossemptélé] وبوسمبلي وبوالي[٧٩]. وعلى الرغم من أن حركة السيليكا حُلَّت بمرسوم رئاسي أصدره ميشيل جوتوديا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فإنها ظلت قائمة وواصلت الأعمال القتالية ضد أنتي بالاكا[٨٠]. وبلغت الأعمال القتالية أَشُدها في هجوم على بانغي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (''هجوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على بانغي'')[٨١]. إذ وحَّدت جماعات مختلفة تابعة لحركة أنتي بالاكا جهودها وانضم تحت لوائها قرابة ١٠٠٠ رجل مسلح فهاجموا بانغي من شتى الاتجاهات مستعينين في ذلك بالأسلحة الثقيلة والبنادق الهجومية والمناجل[٨٢]. وفي اليوم نفسه، هاجمت عناصر تابعة لأنتي بالاكا منطقة بوسانغوا[٨٣]. ولم ينجح هجوم ٥

---

[٧٦] تعني ''أنتي–بالاكا'' ''مناهضي حَمَلة المناجل'' أو ''مقاومي رصاص البنادق الكلاشنيكوف من طراز إيه كاي ٤٧'' بلغة السانغو؛ انظر CAR-OTP-2001-2769، الصفحة ٢٨٢٥؛ CAR-OTP-2031-0241، الصفحة ٠٢٤٤، الفقرة ٢٢.

[٧٧] CAR-OTP-2061-1534، الصفحة ١٥٤٠، الفقرة ٣٥ والصفحتان ١٥٤٦ و١٥٤٧، الفقرات ٨٤ إلى ٨٧؛ CAR-OTP-2046-0603، الصفحة ٠٦٠٨، الفقرة ٣١؛ CAR-OTP-2062-0039، الصفحة ٠٠٤٣، الفقرة ٢٨؛ CAR-OTP-2074-2021، الصفحتان ٢٠٥٨ و٢٠٥٩؛ CAR-OTP-2001-7017، الصفحة ٧٠٨٦، الفقرة ٢٨٢؛ CAR-OTP-2080-1678، الصفحات ١٦٩٩ إلى ١٧٩٩، الأسطر ٦٩٩ إلى ٧٤٧.

[٧٨] CAR-OTP-2088-1179، الصفحتان ١١٨١ و١١٩٤؛ CAR-OTP-2089-0056؛ انظر أيضاً CAR-OTP-2080-1678، الصفحة ١٧٠٧، الأسطر ٩٨٥ إلى ١٠١٢.

[٧٩] CAR-OTP-2046-0603، الصفحتان ٠٦٠٨ و٠٦٠٩، الفقرتان ٣٤ و٣٥؛ CAR-OTP-2001-0835، الصفحة ٠٨٧٥، الفقرة ١؛ CAR-OTP-2001-7017، الصفحة ٧٠٣٥، الفقرة ٤٦؛ CAR-OTP-2031-0241، الصفحة ٠٢٥٠؛ CAR-OTP-2034-4641، الصفحتان ٤٦٤١ و٤٦٤٢؛ CAR-OTP-2075-0906، الصفحة ٠٩٠٧.

[٨٠] CAR-OTP-2001-0391، الصفحة ٠٣٩٤، الفقرة ٧؛ CAR-OTP-2001-2123، الصفحة ٢١٢٥.

[٨١] CAR-OTP-2001-0409، الصفحة ٠٤٠٩، الفقرة ٣؛ CAR-OTP-2001-0391، الصفحة ٠٣٩٤، الفقرة ١٢.

[٨٢] CAR-OTP-2001-2769، الصفحة ٢٧٩٩؛ CAR-OTP-2001-0409، الصفحة ٠٤٠٩، الفقرة ٣؛ CAR-OTP-2001-2769، الصفحة ٢٧٧٦؛ CAR-OTP-2061-1534، الصفحة ١٥٦٢، الفقرتان ١٨٠ و١٨١، والصفحة ١٥٦٤، الفقرات ١٨٩ إلى ١٩١؛ CAR-OTP-2027-1631، الصفحة ١٦٤٨؛ CAR-OTP-2027-2290، الصفحة ٢٢٩٧.

[٨٣] CAR-OTP-2031-0241، الصفحتان ٠٢٥١ و٠٢٥٢؛ CAR-OTP-2001-5739، الصفحة ٥٧٨٨.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على بانغي في بادئ الأمر[٨٤] لكنه أشعل فتيل دائرة من الأعمال الانتقامية العنيفة بين السيليكا والأنتي بالاكا في عدة أحياء في بانغي ومختلف أنحاء غرب جمهورية أفريقيا الوسطى استهدفت المدنيين الذين يُعتقَد أنهم مؤيدون للجانب الآخر[٨٥]. وقُتِل ما يُقدَّر عددهم بـــ ١ ٠٠٠ شخص في بانغي وحدها في اليوم التالي لهجوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٨٦]. وانتهى المطاف باستقالة ميشيل جوتوديا في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وانسحاب قوات السيليكا إلى شمال جمهورية أفريقيا الوسطى وشرقها[٨٧]. وتولت حكومة انتقالية مهام عملها تحت إشراف الرئيسة المؤقتة كاترين سامبا–بانزا[٨٨].

١٦ – وبناءً على ما تقدَّم، يخلص القاضي المنفرد المضطلع بأعمال الدائرة إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد[٨٩] بأن نزاعاً مسلحاً غير ذي طابع دولي كان جارياً في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى من آذار/مارس ٢٠١٣ على الأقل حتى كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٤ على الأقل بين السيليكا والحركة التي صارت خلال الفترة المعنية تُعرَف بأنتي بالاكا والتي تتألف من قوات موالية للحكومة السابقة كأفراد قوات أفريقيا الوسطى المسلحة وأعضاء سابقين في الحرس الرئاسي وأعضاء في جماعات الدفاع عن النفس[٩٠]. ويرى القاضي المنفرد أن ثمة أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنه يجوز إطلاق صفة الجماعة المسلحة بالمعنى المقصود في المادة ٨ (٢) (و) من النظام الأساسي على السيليكا والأنتي بالاكا لما كانتا، تبعاً لاختلاف الحال، (١) على قدر كاف من التنظيم، إذ كان القادة يسيطرون على المقاتلين كلٌ في القاعدة المسؤول عنها؛ (٢) أن الأوامر كانت تُداوَل نزولاً من أعلى

---

[٨٤] CAR-OTP-2001-2769، الصفحة ٢٨٠٢؛ CAR-OTP-2001-5739، الصفحة ٥٧٨٨.

[٨٥] CAR-OTP-2001-2769، الصفحتان ٢٨٠٠ و٢٨٠١؛ CAR-OTP-2001-0409، الصفحتان ٠٤٠٩ و٠٤١٠، الفقرتان ٣ و٧؛ CAR-OTP-2001-0329، الفقرتان ٢ و٣؛ CAR-OTP-2001-0310، الصفحات ٠٣١٠ إلى ٠٣١٢.

[٨٦] CAR-OTP-2001-0310، الصفحة ٠٣١٠؛ CAR-OTP-2001-2769، الصفحة ٢٨٠٠.

[٨٧] CAR-OTP-2001-4199؛ CAR-OTP-2001-0409، الصفحتان ٠٤١٠ و٠٤١١، الفقرتان ٨ و٩؛ CAR-OTP-2001-5739، الصفحة ٥٧٨٩.

[٨٨] CAR-OTP-2025-0372، الصفحة ٠٣٧٤؛ CAR-OTP-2001-0835، الصفحة ٠٨٦٦، الفقرة ١٧.

[٨٩] الدائرة التمهيدية الثالثة، قضية المدَّعي العام ضد جان–بيير بمبا، قرار بشأن طلب المدعي العام إصدار أمر بالقبض على جان–بيير بمبا غومبو، ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، الوثيقة ICC-01/05-01/08-14.، الفقرة ٢٤.

[٩٠] انظر الدائرة الابتدائية الأولى، قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا، حكم صادر بموجب المادة ٧٤ من النظام الأساسي، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، الوثيقة ICC-01/04-01/06-2842، الفقرات ٥٣١ إلى ٥٤٢؛ الدائرة الابتدائية الثانية، قضية المدعي العام ضد جرمان كاتانغا، حكم صادر بموجب المادة ٧٤ من النظام الأساسي (''الحكم في قضية كاتانغا''، ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، الوثيقة ICC-01/04-01/07-3436، الفقرات ١١٧٢ إلى ١١٨٧.

التسلسل القيادي وأنها كانت تُطَاع؛ (٣) أنهما كانتا تمتلكان معدات عسكرية منها الأسلحة النارية والأسلحة الثقيلة وأنهما كانتا قادرتين على التخطيط لعمليات عسكرية وتنفيذها. وفضلاً عن ذلك، تبيِّن الأدلة أن العنف بين الجماعتين المسلحتين الآنفتي الذكر بلغ مستوى يفوق مجرد أعمال العنف المنفردة أو المتقطعة وأنه كان متطاول الأجل، إذ شنَّ الطرفان هجمات على مدار فترة طويلة، وامتد إلى ٥ مقاطعات على الأقل في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الجدير بالذكر أن النزاع استرعى أيضاً اهتمام مجلس الأمن عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ وأنه أدى إلى تدخل قوات عسكرية أجنبية[٩١]، وشهد توقيع اتفاقات لوقف إطلاق النار بين السيليكا وخصومها بمن فيهم أنتي بالاكا لكن تلك الاتفاقات لم يُلتزَم بها.

١٧ – وبالإضافة إلى ذلك، يخلص القاضي المنفرد إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أفراد السيليكا بمن فيهم محاربون يترأسهم محمد نور الدين آدم شنّوا في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٣ على الأقل وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على الأقل هجوماً واسع النطاق ومنهجياً[٩٢] على السكان المدنيين ومَنْ يُعتَقد جمعاً في مسؤوليتهم أو تواطؤهم أو تأييدهم لحكومة الرئيس السابق بوزيزيه، وللأنتي بالاكا في مرحلة لاحقة. ويبدو على وجه الخصوص أن جزءاً من السكان المدنيين استُهدِف وفقاً لسياسة دولة أو منظمة[٩٣] ترمي إلى إبقاء السيليكا في السلطة وذلك عن طريق ارتكاب أفعال متعددة تتمثل في القتل العمد والسجن والتعذيب والاغتصاب والاضطهاد لأسباب سياسية وإثنية ودينية فضلاً عن نهب المنازل المملوكة لغير المسلمين وغيرهم ممن كان يُعتقَد في تواطؤهم أو تأييدهم لحكومة فرانسوا بوزيزيه، وللأنتي بالاكا في مرحلة لاحقة.

١٨ – وقد اقتنع القاضي المنفرد بأن الأدلة الداعمة التي تشمل إفادات أُدلي بها للمحكمة ولجهات أخرى وتقارير علنية صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وتقارير إخبارية تكفي لإثبات وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بنشوب نزاع مسلح غير ذي طابع دولي وبوقوع هجوم واسع النطاق ومنهجي على السكان المدنيين. ويلاحظ القاضي المنفرد أيضاً أن المعلومات المتيسرة تشير إلى أن السيليكا قد تكون ارتكبت جرائم

---

[٩١] القرارات S/RES/2088 (2013) (CAR-OTP-2001-0294) و(CAR-OTP-2001-0256) S/RES/2121 (2013) و S/RES/2127 (2013) (CAR-OTP-2001-0275) و(CAR-OTP-2051-0665) S/RES/2134 (2013) و(CAR-OTP-2001-1043) و(CAR-OTP-2091-0488) S/RES/2149 (2013) S/RES/2181 (2013).

[٩٢] انظر الحكم في قضية كاتانغا، الفقرة ١١٢٣.

[٩٣] انظر الحكم في قضية كاتانغا، الفقرات ١٠٩٤ إلى ١١٢٢.

خارج النطاق الزمني الذي حدَّدته المدَّعية العامة في طلبها أي قبل آذار/مارس ٢٠١٣ وبعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٤[٩٤].

١٩ – **الجرائم**. يخلص القاضي المنفرد إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن محمد نور الدين آدم، بصفته قائد تحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام – الجناح الأساسي، إبان الاستيلاء على بانغي، ووزيراً للأمن اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ ومسؤولاً رسمياً عن المكتب المركزي ويتولى السيطرة عليه بحكم الواقع، ومديراً عاماً للجنة الاستثنائية برتبة وزير للدولة بعد تخليه عن منصب وزير الأمن إثر إغلاق المكتب المركزي في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، يتحمل المسؤولية عن ارتكاب الجرائم التالية، بنفسه أو بالاشتراك مع آخرين أو بواسطتهم، أو عن الأمر بارتكابها أو الإغراء به أو الحث عليه أو تقديم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل آخر على ارتكابها في الفترة التي تراوح ما بين ١٢ نيسان/أبريل على الأقل و٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ على الأقل في مقر المكتب المركزي وفي الفترة التي تراوح ما بين ٢٢ آب/أغسطس على الأقل و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ على الأقل في مقر اللجنة الاستثنائية.

المكتب المركزي

أ – بعدما دانت للسيليكا السيطرة على المكتب المركزي واعتباراً من ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ على الأقل، ازداد عدد السجناء زيادة كبيرة[٩٥]. وكان أفراد السيليكا الذين يتخذون المكتب مقراً لهم يقومون بعمليات الاعتقال ليلاً وكان من يُلقَى القبض عليهم يُودَعون مركز الاحتجاز[٩٦]. وكان أفراد السيليكا المسلحون ينقلون المعتقلين على متن شاحنات صغيرة شبيهة بالمركبات العسكرية كُتِبَت عليها عبارات مثل *"s'en fout la mort"* (''لا نبالي بالموت'') و*"danger de mort, lawa lawa"* (عبارة تمزج الفرنسية بالسانغو معناها ''خطر الموت، أينما تذهب، سنجدك'')، أو على متن مركبات من دون لوحات ترخيص ومظللة النوافذ[٩٧]. وكان المبرِّر الذي سيق لمعظم المحتجزين تفسيراً لسبب القبض

[٩٤] CAR-OTP-2001-2707، الصفحات ٢٧٣٢ و٢٧٣٣ و٢٧٣٥؛ CAR-OTP-2001-2769، الصفحات ٢٧٨٢ إلى ٢٧٨٥.

[٩٥] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٦٤.

[٩٦] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٣.

[٩٧] CAR-OTP-2029-0210، الصفحتان ٠٢١٥ و٠٢١٦؛ CAR-OTP-2018-0530، الصفحة ٠٥٣٨؛ CAR-OTP-2053-0359، الصفحة ٠٣٦٦؛ CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٢.

عليهم هو الانتساب إلى حكومة بوزيزيه سواء بصفة جندي[٩٨] أو عميل استخبارات[٩٩] يقدِّم الدعم والمساعدة إلى القوات الموالية لبوزيزيه[١٠٠] أو بداعي الانتماء إلى مجموعة غبايا الإثنية[١٠١]. واتُهم معظمهم بأنهم مؤيدون لبوزيزيه أو عملاء استخبارات أو بالقيام بأعمال معادية للسيليكا[١٠٢] على الرغم من أنه لم تُتَّخَذ أي إجراءات قضائية بشأنهم[١٠٣]. وكان محمد سيد عبد الغني أو غيره من كبار أعضاء السيليكا هم من يقررون ما ينبغي لضباط الشرطة النظاميين التحقيق بشأنه وما تنبغي إحالته إلى المدَّعي العام الوطني[١٠٤]. كما كان بعض أفراد السيليكا العاملين في المكتب المركزي يطلبون من المحتجزين أو أسرهم دفع فدية مقابلة إطلاق سراحهم[١٠٥].

وكان السجناء يُحتجَزون في زنزانات ضيقة ومظلمة ومكتظة ليس فيها لقضاء الحاجة إلا دلو وينعدم فيها الطعام أو يكاد مما أدى ببعض السجناء إلى شرب بولهم[١٠٦]. وكان في المكتب المركزي ٦ زنزانات ٣ منها يستعملها فيما يبدو ضباط الشرطة النظاميون و٣ يستعملها السيليكا. ولم يكن مسموحاً للضباط النظاميين بالدخول إلى الزنزانات التي يستعملها أفراد السيليكا[١٠٧] وكان يمكن أن يكون فيها ما يراوح ما بين ١٥ و٢٠ معتقلاً[١٠٨]. وفضلاً عن ذلك، كان السجناء أيضاً يُحتجَزون في زنزانة تحت الأرض يُنفَذ إليها من فتحة غطّاها أفراد السيليكا بألواح ووضعوا فوقها مكتباً[١٠٩]. وكانت هذه الزنزانة

---

[٩٨] CAR-OTP-2025-0566، الصفحتان ٠٥٧٢ و٠٥٧٣.

[٩٩] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٣؛ CAR-OTP-2083-0003، الصفحة ٠٠٠٦.

[١٠٠] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٤.

[١٠١] CAR-OTP-2025-0566.

[١٠٢] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٦٤؛ CAR-OTP-2083-0003، الصفحة ٠٠٠٦ و٠٠٠٧.

[١٠٣] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٦٦.

[١٠٤] CAR-OTP-2036-0410، الصفحتان ٠٤١٨ و٠٤٢٥.

[١٠٥] CAR-OTP-2018-0530، الصفحة ٠٥٤٠؛ CAR-OTP-2043-0483، الصفحة ٠٥٠٥؛ CAR-OTP-2018-0530، الصفحة ٠٥٤٣.

[١٠٦] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٣؛ CAR-OTP-2018-0530، الصفحتان ٠٥٣٩ و٠٥٤٠؛ CAR-OTP-2029-0210، الصفحة ٠٢١٨.

[١٠٧] CAR-OTP-2036-0410، الصفحة ٠٤٢٢.

[١٠٨] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٣.

[١٠٩] CAR-OTP-2036-0410، الصفحة ٠٤٢٣؛ CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٦؛ CAR-OTP-2073-0568، الصفحتان ٠٥٧٨ و٠٥٧٩.

تتسع لما أقصاه ٣ محتجزين في نفس الوقت[١١٠]. [معلومة محجوبة] عثر أحد المحتجزين فيها على جثة سجين تُرِكت في المكان مع الآخرين ورأى محتجزاً [معلومة محجوبة][١١١].

وكان المحتجزون يتعرضون بمجرد وصولهم إلى المكتب المركزي للمعاملة السيئة ويُضرَبون بمؤخرات البنادق[١١٢]، أو يُصفَعون بعنف ويُهدَّدون ''أنتم يا مرتزقة بوزيزيه، سنقتلكم واحداً تلو الآخر''[١١٣]. وكانت إساءة معاملة المحتجزين في المكتب المركزي شأناً يومياً[١١٤]. وكان السجناء يُجلَدون بسياط من إطارات السيارات أو يُضرَبون بعصي رُكِّبت على أطرافها أسلاك من المعدن أو بهراوات أو مؤخرات البنادق؛ أو يُلسَعون [معلومة محجوبة][١١٥]. وكانت إحدى الطرق الشائعة التي تستعملها السيليكا تتمثل في تقييد المحتجزين في وضع يُعرَف بـــ''أرباتاشا'' – وهو أسلوب تُربَط فيه اليدان والساقان خلف ظهر الشخص بحيث تلامس الساقان الكوعين، مما يسبب ألماً شديداً[١١٦]. ثم كانوا بعد ذلك يُضرَبون بغية انتزاع الاعترافات منهم[١١٧]. وكان الألم الناتج عن التقييد في هذا الوضع لا يُطاق إلى حد أن السجناء كانوا يتوسلون أن يُقتَلوا؛ وبعد ربط المحتجزين في هذا الوضع عدة ساعات كانوا يعجزون عن السير[١١٨]. وأدى التعذيب إلى فقدانهم القدرة على استعمال أطرافهم[١١٩]. [معلومة محجوبة][١٢٠] [معلومة محجوبة][١٢١]؛ وبلغ ببعضهم الإنهاك من جراء التعذيب حداً جعلهم يحتاجون المساعدة حتى لتغيير وضع الجلوس[١٢٢]. وأصيب بعضهم بأمراض معدية[١٢٣] ولم يتلقوا العناية الطبية[١٢٤].

---

[١١٠] CAR-OTP-2036-0410، الصفحة ٠٤٢٣.

[١١١] CAR-OTP-2025-0566، الصفحتان ٠٥٧٦ و٠٥٧٧.

[١١٢] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٣.

[١١٣] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٣.

[١١٤] CAR-OTP-2036-0410، الصفحة ٠٤٣١.

[١١٥] CAR-OTP-2043-0536، الصفحة ٠٥٤١؛ CAR-OTP-2018-0530، الصفحة ٠٥٤٧؛ CAR-OTP-2036-0410، الصفحتان ٠٤٢٤ و٠٤٣١؛ CAR-OTP-2029-0210، الصفحة ٠٢٢٠؛ CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٥.

[١١٦] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٥.

[١١٧] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٦٦؛ CAR-OTP-2083-0003، الصفحة ٠٠١١؛ CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٧.

[١١٨] CAR-OTP-2025-0566، الصفحتان ٠٥٧٥ و٠٥٧٦.

[١١٩] CAR-OTP-2036-0410، الصفحة ٠٤٢٤.

[١٢٠] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٥.

وبناءً على تقدَّم، يخلص القاضي المنفرد إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الأعمال الوارد بيانها فيما سبق تبلغ مبلغ جرائم ضد الإنسانية، ارتُكِبت في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي، ألا وهي السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية (المادة ٧ (١) (هـــ) من النظام الأساسي)[١٢٥]، والتعذيب (المادة ٧ (١) (و) من النظام الأساسي)، والاضطهاد (المادة ٧ (١) (ح) من النظام الأساسي)[١٢٦]، والأفعال اللاإنسانية الأخرى (المادة ٧ (١) (ك) من النظام الأساسي)، وجرائم حرب، ارتُكِبت في سياق نزاع مسلح غير ذي طابع دولي واقترنت به، ألا وهي التعذيب والمعاملة السيئة (المادة ٨ (٢) (ج) '١' من النظام الأساسي).

[معلومة محجوبة][١٢٧] [معلومة محجوبة].

وقد اقتنع القاضي المنفرد بأن الأدلة الداعمة التي تشمل إفادات أُدلي بها للمحكمة تكفي لإثبات وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بارتكاب الجرائم المذكورة آنفاً.

اللجنة الاستثنائية

ب – في الفترة من ٢٢ آب/أغسطس على الأقل إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ على الأقل، اتُّهِم أشخاص ألقي القبض عليهم ونُقِلوا إلى مقر اللجنة الاستثنائية بتأييد فرانسوا بوزيزيه أو بالتخطيط

---

[١٢١] CAR-OTP-2036-0410، ٠٤٢٤.

[١٢٢] CAR-OTP-2025-0566، الصفحة ٠٥٧٤.

[١٢٣] CAR-OTP-2036-0410، الصفحة ٠٤٢٤.

[١٢٤] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٦٤.

[١٢٥] انظر الدائرة التمهيدية الثالثة، الحالة في جمهورية بوروندي، قرار يُصدَر عملاً بالمادة ١٥ من النظام الأساسي بشأن الإذن بالتحقيق في الحالة في بوروندي (''القرار المتعلق ببوروندي'')، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الوثيقة ICC-01/17-9-Red، الفقرة ٦٨.

[١٢٦] انظر القرار المتعلق ببوروندي، الفقرات ١٣٠ إلى ١٣٣.

[١٢٧] [معلومة محجوبة].

للانقلاب على السيليكا[١٢٨]. ونفَّذ عمليات إلقاء القبض أشخاصٌ لم يكن يُستدَل على أنهم من أجهزة إنفاذ القانون لأنهم كانوا يرتدون ملابس مدنية وأقنعة أو كانوا يستعملون مركبات من دون لوحات ترخيص[١٢٩].

وكان يُحرَص على عدم استرعاء انتباه العامة إلى اللجنة الاستثنائية فلم يكن يُذكَر اسم اللجنة على الملأ[١٣٠]، ولم يكن يُسمَح لأفراد السيليكا بارتداء الزي العسكري في مجيئهم وذهابهم إلى مقر اللجنة لكيلا يستدل أحد على مكانها[١٣١] وكان السجناء يُحضَرون إلى المبنى معصوبي العينين لكيلا يعرفوا مكان مقر اللجنة[١٣٢]. وكذلك كان شأنهم عندما كان يُطلَق سراحهم[١٣٣]. وكان يُستعمَل في إحضار السجناء إلى مقر اللجنة سيارات نوافذها مظلَّلة[١٣٤]. ولم يكن بإمكان أفراد أُسر السجناء زيارتهم لأن المكان ظل سراً[١٣٥]. وكان الحراس يحتفظون بسجلين أحدهما تُدَون فيه معلومات المحتجزين الحقيقية أما الآخر فتُدَون فيه معلومات زائفة. ولما كان أفراد أسر السجناء يأتون للبحث عنهم، كان الحراس يظهرون لهم السجل الزائف لكيلا يستطيع أحد التأكد من وجود السجناء فيه[١٣٦]. وكان ذووهم يحتجون على اختفائهم ويطوفون بالمستشفيات والمشارح بحثاً عنهم[١٣٧].

وكانت الأحوال التي يُحتَجز فيها السجناء غير إنسانية. فقد كانت الزنزانات مكتظة ويزدحم فيها ما قد يصل عدده إلى ٤٠ سجيناً في حيز لا تتعدى مساحته ٤ أمتار طولاً و٤ أمتار عرضاً[١٣٨]، في ظلام

---

[١٢٨] CAR-OTP-2013-0557، الصفحتان ٠٥٦٨ و٠٥٧٠؛ CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٣٠.

[١٢٩] CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٠؛ CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤١؛ CAR-OTP-2013-0557، ٠٥٦٧.

[١٣٠] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢١٤.

[١٣١] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢١١.

[١٣٢] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٦٨؛ CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٢٥.

[١٣٣] CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٥.

[١٣٤] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٦٨؛ CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٠.

[١٣٥] CAR-OTP-2043-0536، الصفحة ٠٥٤٤؛ CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٤.

[١٣٦] CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٤؛ CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٧٤.

[١٣٧] CAR-OTP-2023-0537، الصفحتان ٠٥٤٢ و٠٥٤٥؛ CAR-OTP-2023-0567، الصفحة ٠٥٨١.

[١٣٨] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٥؛ CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٢٧؛ CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤١؛ CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٧١.

مطبق[١٣٩] وحر لا يُطاق[١٤٠]. وكان السجناء لا يستطيعون النوم إلا بالاستناد إلى الحائط أو في وضع القرفصاء[١٤١] ولم يكن يُسمَح لهم باستعمال المراحيض فكانوا يضطرون إلى قضاء حاجتهم داخل الزنزانات[١٤٢]. وكان بعض السجناء يُبقى مُصفَّد[١٤٣] اليدين أياماً أو حتى طيلة مدة الاحتجاز في مقر اللجنة الاستثنائية[١٤٤]. أما البعض الآخر فكان يُحتجَز في حاويات وُضِعت بجوار مقر اللجنة[١٤٥]. ولم يكن السجناء يلقون العناية الطبية حتى لو كانوا في حال صحية خطيرة[١٤٦].

وكثيراً ما كان السجناء يتعرضون للضرب وهم مقنَّعون وأيديهم مصفدة[١٤٧] ويُجلَدون بالسياط[١٤٨] أو يُضرَبون بالألواح ويتعرضون للركل وكُسِرت ضلوع بعضهم[١٤٩]. بل إن بعضهم فقد الوعي أثناء الضرب[١٥٠]، وكان الضرب يستمر في بعض الأحيان عدة أسابيع[١٥١]. [معلومة محجوبة][١٥٢]. وفيما كانوا يُضرَبون كانوا يُتهمون بالتخطيط لانقلاب ويُطلب منهم الإدلاء بأسماء شركائهم في المخطط[١٥٣]. وأُطلِق سراح بعض السجناء دون وثيقة رسمية تثبت احتجازهم ولم يمثلوا أمام محكمة قط[١٥٤]. وفي الحالات التي كان يمثل فيها السجناء أمام محكمة ويُطلَق سراحهم رسمياً، كانت السلطات التي تفرج

---

[١٣٩] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٦.

[١٤٠] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٧.

[١٤١] CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٢؛ CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٢٧.

[١٤٢] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٧؛ CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٢٧.

[١٤٣] CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٢٦.

[١٤٤] CAR-OTP-2023-0537، الصفحتان ٠٥٤١ و٠٥٤٢.

[١٤٥] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٧٢.

[١٤٦] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٥؛ CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٧٠.

[١٤٧] CAR-OTP-2064-0321، الصفحتان ٠٣٢٦ و٠٣٢٩.

[١٤٨] CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٢.

[١٤٩] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٦٩.

[١٥٠] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٦٩؛ CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٢٦.

[١٥١] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٧٠.

[١٥٢] CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٢٦.

[١٥٣] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٧٠.

[١٥٤] CAR-OTP-2064-0321، الصفحة ٠٣٣١.

عنهم توصيهم بتوخي الحذر وعدم الرجوع إلى منازلهم على الفور لأن السيليكا قد لا تزال تبحث عنهم أو قد تلقي القبض عليهم من جديد[١٥٥].

وفي ضوء ما تقدَّم، يخلص القاضي المنفرد إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الأفعال الوارد بيانها فيما سبق تبلغ مبلغ جرائم ضد الإنسانية ارتُكِبت في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي على السكان المدنيين ألا وهي السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية (المادة ٧ (١) (هـ) من النظام الأساسي والتعذيب (المادة ٧ (١) (و) من النظام الأساسي) والاضطهاد (المادة ٧ (١) (ح) من النظام الأساسي) والاختفاء القسري (المادة ٧ (١) (ط) من النظام الأساسي)[١٥٦] والأفعال اللاإنسانية الأخرى (٧ (١) (ك) من النظام الأساسي)؛ وجريمتي حرب ارتُكِبتا في سياق نزاع مسلح ذي طابع غير دولي واقترنتا به ألا وهما التعذيب والمعاملة القاسية (المادة ٨ (٢) (ج) '١' من النظام الأساسي).

[معلومة محجوبة][١٥٧]، [معلومة محجوبة].

وقد اقتنع القاضي المنفرد بأن الأدلة الداعمة التي تشمل إفادات أُدلي بها للمحكمة تكفي لإثبات وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بارتكاب الجرائم المذكورة آنفاً.

٢٠ – **سلوك محمد نور الدين آدم.** إبان استيلاء على بانغي، كان محمد نور الدين آدم زعيماً لتحالف الوطنيين من أجل العدالة والسلام – الجناح الأساسي[١٥٨]، والشخص الأقوى نفوذاً في السيليكا بل إنه كان أقوى نفوذاً من ميشيل جوتوديا[١٥٩]. وكان بصفته وزيراً للأمن اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ مسؤولاً عن المكتب المركزي[١٦٠] ولم يكن يحدث شيء دون أمر منه[١٦١]. وكان يتردد إلى مقر المكتب عدة مرات أسبوعياً وكان محمد

[١٥٥] CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٥.

[١٥٦] انظر القرار المتعلق ببوروندي، الفقرات ١١٧ إلى ١٢١.

[١٥٧] [معلومة محجوبة].

[١٥٨] CAR-OTP-2075-0812، الصفحة ٠٨١٧.

[١٥٩] CAR-OTP-2019-3348، الصفحتان ٣٣٨١ و٣٣٨٨.

[١٦٠] CAR-OTP-2005-0404؛ CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٥٥.

سيد عبد الغني (أرفع أعضاء السيليكا العاملين في المكتب رتبةً ومرؤوس آدم المباشر) يحيطه علماً بكل ما يطرأ من مستجدات[١٦٢]. وإذا لم يأت بنفسه إلى مقر المكتب، كان يُطلَع على آخر المستجدات عن طريق الهاتف[١٦٣]. وإثر تولي السيليكا إدارة شؤون المكتب، أمر محمد نور الدين آدم بتغيير جميع أقفال أبواب الزنزانات لكي يتحكم في الدخول إليها[١٦٤]. وقدّم أموالاً وحصص إعاشة لكي توزَّع على أفراد السيليكا العاملين في مقر المركز[١٦٥]. وكان يتلقى آخر الأخبار من أفراد السيليكا المكلفين بإدارة الأمور في المركز ويُحاط علماً بما أُنجِز (تنفيذاً لتعليماته) ويتأكد من إلقاء القبض على الأشخاص الذين أعطى أسماءهم[١٦٦]. ومن أجل التظاهر باحترام سيادة القانون، كان محمد نور الدين آدم يدين علناً ما تقوم به السيليكا في مقر المكتب من احتجاز وتفتيش واستجواب. لكنَّ ذلك كان من قبيل التظاهر المحض أمام الناس و لم يصدر أي أوامر لكف أيديهم عن ذلك. فآدم ''ما كان يمكن إلا أن يكون على علم'' بكل ما يجري في مقر المركز[١٦٧]. وإذا شاء، كان بإمكانه الأمر بالإفراج عن المسجونين في مقر المكتب[١٦٨]. وكان يشهد ضرب السجناء، في بعض الأحيان[١٦٩]. وفي أحيان أخرى يتولى استجوابهم بنفسه[١٧٠].

٢١ – وفي أعقاب تنحي محمد نور آدم عن منصب وزير الأمن وإغلاق المكتب المركزي في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣[١٧١]، باشرت اللجنة الاستثنائية عملها تحت إشرافه. وكان يتردد إلى مقر اللجنة بصورة منتظمة[١٧٢]، ويصدر أوامر يقوم الموظفون بتنفيذها[١٧٣]. وكان محمد نور الدين آدم يسيطر سيطرة تامة على أفراد السيليكا

---

[١٦١] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٥.

[١٦٢] CAR-OTP-2043-0536، الصفحة ٠٥٤١؛ CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٤.

[١٦٣] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٤.

[١٦٤] CAR-OTP-2068-0244، الصفحة ٠٢٦٧.

[١٦٥] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٤.

[١٦٦] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٤.

[١٦٧] CAR-OTP-2084-0191، الصفحة ٠٢٠٣؛ CAR-OTP-2083-0003، الصفحة ٠٠١٠.

[١٦٨] CAR-OTP-2053-0359، الصفحة ٠٣٧٥.

[١٦٩] CAR-OTP-2043-0536، الصفحة ٠٥٤٢.

[١٧٠] CAR-OTP-2018-0530، الصفحة ٠٥٤٦؛ CAR-OTP-2053-0359، الصفحات ٠٣٧٣ إلى ٠٣٧٥.

[١٧١] CAR-OTP-2005-0368.

[١٧٢] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٧٣.

[١٧٣] CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٧٣.

العاملين في مقر اللجنة: فحينما كان يأمرهم بالكف عن ضرب شخص، كانوا يكفون[١٧٤]. وكان أفراد السيليكا لا يقدمون على تعذيب المحتجزين إلا بأوامر منه[١٧٥]. وكان بمقدوره أيضاً أن يأمر بضرب أفراد السيليكا ووضعهم في الزنزانات عقاباً لهم، إذا لزم الأمر[١٧٦]. ولم يكن مسموحاً لضباط الشرطة النظاميين بالتعامل مع المحتجزين دون إذن منه[١٧٧]. وكان محمد نور الدين آدم يعلم تمام العلم بالأحوال التي يُحتجَز فيها السجناء، فذات مرة أخبره أحد الحراس التابعين للسيليكا بأنه ليس لدى السجناء ما يكفيهم من الطعام والشراب[١٧٨]، وفي إحدى المرات الأخرى، فتح باب أحد الزنزانات ولما اشتم الرائحة التي تفوح منها اضطر إلى غلقه ثانيةً[١٧٩]. وكان أحياناً يبدأ بنفسه ضرب السجناء مستعملاً في ذلك ما يشبه السوط[١٨٠]. كما استجوب بنفسه أشخاصاً في حين أخذ الحراس التابعون للسيليكا يضربون المحتجزين متهمين إياهم بأنهم من مؤيدي بوزيزيه والمشاركة في انقلاب، إما قبل إحضارهم إلى مقر اللجنة أو بعده[١٨١]. كما هدَّد بقتل أشخاص[١٨٢].

٢٢ – ويخلص القاضي المنفرد، بالنظر إلى مجمل الأدلة، إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد، في المقام الأول، بأن محمد نور الدين آدم ارتكب الجرائم المذكورة آنفاً بنفسه أو بالاشتراك مع آخرين منهم محمد سيد عبد الغني وغيره من أفراد السيليكا العاملين انطلاقاً من المكتب المركزي واللجنة الاستثنائية، و/أو بواسطة آخرين من أجل احتجاز أشخاص يُعتقَد أنهم من معارضي نظام السيليكا وإساءة معاملتهم وذلك في مقر المكتب المركزي واللجنة الاستثنائية تنفيذاً لسياسة السيليكا الرامية إلى التشبث بالسلطة أياً كان الثمن (المادة ٢٥ (٣) (أ) من النظام الأساسي)[١٨٣]؛ أو أمر بارتكابه هذه الجرائم أو أغرى به أو حث عليه (المادة ٢٥ (٣) (ب) من

---

[١٧٤] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٣.

[١٧٥] CAR-OTP-2023-1339، الصفحة ١٣٤٦؛ CAR-OTP-2033-7960، الصفحة ٧٩٦٤.

[١٧٦] CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٣؛ CAR-OTP-2023-0567، الصفحة ٠٥٨٢.

[١٧٧] CAR-OTP-2023-0621، الصفحة ٠٦٣٢.

[١٧٨] CAR-OTP-2023-0567، الصفحة ٠٥٨٢.

[١٧٩] CAR-OTP-2023-0537، الصفحة ٠٥٤٤.

[١٨٠] CAR-OTP-2013-0557، الصفحتان ٠٥٦٩ و٠٥٧٣.

[١٨١] CAR-OTP-2023-1339، الصفحتان ١٣٤٣ و١٣٤٤؛ CAR-OTP-2013-0557، الصفحة ٠٥٦٨؛ CAR-OTP-2033-7960، الصفحة ٧٩٦٤.

[١٨٢] CAR-OTP-2033-7960، الصفحة ٧٩٦٤.

[١٨٣] انظر الدائرة الابتدائية السابعة، قضية المدَّعي العام ضد جان–بيير بمبا غومبو وآخرين، حكم صادر بموجب المادة ٧٤ من النظام الأساسي (''الحكم في قضية بمبا وآخرين'')، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الوثيقة ICC-01/05-01/13-1989-Red، الرقم ICC-01/14

النظام الأساسي)[١٨٤] أو قدَّم العون أو حرَّض أو ساعد بأي شكل آخر على ارتكابها (المادة ٢٥ (٣) (ج) من النظام الأساسي)[١٨٥]، أو ساهم بأي طريق آخر في ارتكابها (المادة ٢٥ (٣) (د) من النظام الأساسي)[١٨٦]. وقد اقتنع القاضي المنفرد بتوافر العلم والقصد اللازمين لدى محمد نور الدين آدم لارتكاب الجرائم المبيَّنة في أمر القبض هذا. وفضلاً عن ذلك، اقتنع القاضي المنفرد بأن المذكور: (١) كان يعلم أو كان يقصد أن تكون الجرائم جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين[١٨٧]؛ (٢) كان على علم بالوقائع الظرفية التي تثبت وجود النزاع المسلح غير الدولي[١٨٨]. وثانياً، فقد اقتنع القاضي المنفرد بأنه بالنظر إلى سيطرة محمد نور الدين الفعلية على جماعة السيليكا، فإنه، احتياطاً، يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية بصفته قائداً عسكرياً ذلك لأنه كان يعلم أو يفترض أن يكون قد علم، بسبب الظروف السائدة في ذلك الحين، أن أفراد جماعة السيليكا التابعين له كانوا يرتكبون أو كانوا على وشك ارتكاب الجرائم المبيَّنة فيما تقدَّم و لم يتخذ جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب مرؤوسيه هذه الجرائم (المادة ٢٨ (أ) من النظام الأساسي)[١٨٩].

٢٣ – وبناءً على ذلك، فقد اقتنع القاضي المنفرد بأن مجمل الأدلة الداعمة يكفي لإثبات وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن محمد نور الدين آدم يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكاب الجرائم المذكورة في الفقرة ١٩.

الفقرات ٦٤ إلى ٧١؛ الحكم الصادر في قضية كاتانغا، الفقرات ١٣٩٨ إلى ١٤١٦؛ الدائرة التمهيدية الثانية، قضية المدَّعي العام ضد جرمان كاتانغا وماتيو نغوجولو شوي، قرار بشأن اعتماد التهم، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الوثيقة ICC-01/04-01/07-717، الفقرات ٤٨٧ إلى ٥٣٩.

[١٨٤] انظر الدائرة التمهيدية الثانية، قضية المدَّعي العام ضد سيلفستر موداكومورا، ''قرار بشأن طلب المدَّعي العام المقدَّم بموجب المادة ٥٨''، ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٢، الوثيقة ICC-01/04-01/12-1-Red،الفقرة ٦٣؛ ''الحكم في قضية بمبا وآخرين''، الفقرات ٧٢ إلى ٨٢.

[١٨٥] انظر دائرة الاستئناف، قضية المدَّعي العام ضد جان–بيير بمبا غومبو وآخرين، حكم بشأن دعاوى الاستئناف المقدَّمة من السيد جان–بيير بمبا غومبو والسيد إيميه كيلولو–موسَمبا والسيد جان–جاك مَنْغِندا كابُنغو والسيد فيديل بابالا واندو والسيد نرسيس أريدو طعناً في قرار الدائرة الابتدائية السابعة المعنون ''حكم صادر بموجب المادة ٧٤ من النظام الأساسي''، ٨ آذار/مارس ٢٠١٨، الوثيقة ICC-01/05-01/13-2275-Red، الفقرات ١٨ إلى ٢١.

[١٨٦] الحكم الصادر في قضية كاتانغا، الفقرات ١٦١٦ إلى ١٦٤٢.

[١٨٧] انظر الفقرة ٢ من مقدمة الجرائم ضد الإنسانية (المادة ٧) في وثيقة أركان الجرائم.

[١٨٨] انظر الفقرة ٣ من مقدمة جرائم الحرب (المادة ٨) في وثيقة أركان الجرائم.

[١٨٩] انظر الدائرة التمهيدية الثانية، قرار صادر عملا بالمادة ٦١ (٧) (أ) و(ب) من نظام روما الأساسي بشأن التهم التي ينسبها المدعي العام إلى جان–بيير بيمبا غومبو، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، الوثيقة ICC-01/05-01/08-424، الفقرات ٤٠٤ إلى ٤٤٣.

٢٤ – وأخيراً يلاحظ القاضي المنفرد أن المدَّعية العامة طلبت إصدار أمر بالقبض على محمد نور الدين آدم لمسؤوليته عن الجرائم المدَّعى بارتكابها في مقري المكتب المركزي واللجنة الاستثنائية فقط[١٩٠]. [معلومة محجوبة][١٩١] [معلومة محجوبة][١٩٢] [معلومة محجوبة][١٩٣] [معلومة محجوبة][١٩٤] [معلومة محجوبة][١٩٥].

٢ – ما إذا كان القبض على محمد نور الدين آدم يبدو ضرورياً (بموجب المادة ٥٨ (١) (ب) من النظام الأساسي)

٢٥ – لقد اقتنع القاضي المنفرد، وفقاً لنص المادة ٥٨ (١) (ب) من النظام الأساسي، بأن القبض على محمد نور الدين آدم يبدو ضرورياً لكفالة (١) مثوله للمحاكمة؛ (٢) منعه من الاستمرار في ارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة وتنشأ عن الظروف ذاتها. ومحمد نور الدين آدم ممنوع من السفر بموجب حظر تفرضه الأمم المتحدة وجرى تجديده عدة مرات[١٩٦] كما أصدر الإنتربول بشأنه نشرة حمراء[١٩٧]. وعلى الرغم من هذه العوائق، فلا يزال بإمكان محمد نور الدين السفر جواً بين البلدان[١٩٨] ويتنقل على ما يبدو دونما عائق بين عدد من بلدان المنطقة[١٩٩]. وفي هذا الصدد، يحيط القاضي المنفرد علماً بالمعلومات التي تشير إلى أنه قد يكون بحوزته جواز سفر

---

[١٩٠] الوثيقة ICC-01/14-19-US-Exp، الجزء دال (ثالثاً).

[١٩١] CAR-OTP-2032-0753، الصفحتان ٠٧٦٩ و٠٧٧٨؛ CAR-OTP-2094-0002، الصفحة ٠٠٢٩؛ CAR-OTP-2038-0346، CAR-OTP-2006-1247، الصفحات ١٢٥٣ إلى ١٢٥٥.

[١٩٢] CAR-OTP-2025-0566، ٠٥٧١؛ CAR-OTP-2094-0002، الصفحة ٠٠٢٩.

[١٩٣] CAR-OTP-2032-0753، الصفحة ٠٧٦٩؛ CAR-OTP-2094-0002، الصفحة ٠٠٢٩؛ CAR-OTP-2006-1247، الصفحة ١٢٥٨.

[١٩٤] CAR-OTP-2032-0753، الصفحتان ٠٧٧٢ و٠٧٧٥؛ CAR-OTP-2027-2535، الصفحة ٢٥٥٥.

[١٩٥] CAR-OTP-2036-0410، الصفحة ٠٤٢٢ (أجهزة تبريد وتجميد على سبيل المثال).

[١٩٦] CAR-OTP-2051-0665، الصفحة ٠٦٧٢؛ CAR-OTP-2051-0731، الصفحة ٠٧٣٦. ويلاحظ القاضي المنفرد أن قرار مجلس الأمن الذي تستشهد به المدَّعية العامة مُدَّ فيه حظر السفر حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ فقط. بيد أن القرار ٢٣٩٩ الصادر عن المجلس قضى بمد الحظر مجدداً حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

[١٩٧] CAR-OTP-2051-0757.

[١٩٨] CAR-OTP-2051-0393، الصفحة ٠٤٧٦.

[١٩٩] CAR-OTP-2058-0607، ٠٦١٧.

آخر غير الجواز الصادر عن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وأنه قد تكون له روابط أسرية في تشاد تتيح له دخولها دون معرفة السلطات بأمر سفره[٢٠٠]. يُضاف إلى ذلك أنه لا يزال على صلة بأفراد من السيليكا من الموالين له ولا تزال له سلطة عليهم كما أن النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطي لم يتوقف إلى اليوم[٢٠١]. وهو أيضاً عضو بارز في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، التي تتألف من أعضاء سابقين في السيليكا[٢٠٢] ويقوم بتجنيد محاربين للانخراط في صفوف تلك الجبهة[٢٠٣] التي يُقال إنها شاركت في اشتباكات مسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيو ٢٠١٥ وفي وقت أقرب عهداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦[٢٠٤]. ثم إنه عاد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بعد مدة قضاها في كينيا وتشاد والسودان[٢٠٥]. وتجدر الإشارة إلى أن جزاءات الأمم المتحدة فُرضت عليه لارتكابه "أعمالا تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى"[٢٠٦]. وتجعل هذه المعلومات تقديم محمد نور الدين آدم نفسه إلى المحكمة طوعاً أمراً مستبعداً وتدل على استعداده لمواصلة ارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة وتنشأ عن الظروف المبيَّنة في أمر القبض هذا. ولذا يلزم منعه من القيام بذلك. وفي ضوء ما تقدَّم، فقد ارتئيت ضرورة إصدار أمر بالقبض عليه.

خامساً – التصنيف وطلبات أخرى

٢٦ – اقتنع القاضي المنفرد، للأسباب المبيَّنة في الطلب، بأن إشهار صدور أمر القبض في هذه المرحلة من شأنه أن يحول دون تنفيذه أو يعوقه إعاقة كبيرة. ولذا يقبل التصنيف الذي اقترحته المدَّعية العامة للطلب ويقرِّر تصنيف أمر القبض على النحو نفسه، أي باعتباره وثيقة محرَّزة بالأختام، قُصرية، الاطلاع عليها مقصور على

---

[٢٠٠] CAR-OTP-2051-0393، الصفحة ٠٤٧٦، الفقرة ٤.

[٢٠١] CAR-OTP-2051-0703، الصفحة ٠٧٠٦.

[٢٠٢] CAR-OTP-2016-0002، الصفحة ٠٠٠٢.

[٢٠٣] CAR-OTP-2051-0479، الفقرتان ١٧٦ و١٧٧.

[٢٠٤] CAR-OTP-2020-0234، الصفحة ٠٢٣٤؛ CAR-OTP-2051-0687، الصفحة ٠٦٩٢؛ CAR-OTP-2051-0393، الصفحة ٠٤١٢؛ CAR-OTP-2051-0827، الصفحة ٠٨٢٩؛ CAR-OTP-2051-0703، الصفحة ٠٧٠٦.

[٢٠٥] CAR-OTP-2051-0775؛ CAR-OTP-2051-0683، الصفحة ٠٦٨٥؛ CAR-OTP-2051-0393، الصفحة ٠٤٧٦، الفقرة ٢.

[٢٠٦] CAR-OTP-2051-0665، الصفحة ٠٦٧٢، الفقرة ٣٢، والصفحة ٠٦٧٣، الفقرة ٣٦؛ CAR-OTP-2001-0984، الصفحة ٠٩٨٤؛ CAR-OTP-2051-0743، الصفحة ٠٧٤٣.

المدَّعية العامة، وذلك عملاً بالبند ٢٣ مكرراً من لائحة المحكمة. ويجيز القاضي المنفرد للمدَّعية العامة ولقلم المحكمة إحالة أمر القبض هذا إلى أي دولة أو منظمة دولية، حسب مقتضيات الحال، الكشف عن وجوده، ابتغاء تنفيذه. غير أن القاضي المنفرد يرى أنه يتعيَّن إشهار أمر القبض هذا، بعد تقديم محمد نور الدين آدم إلى المحكمة على أقصى تقدير، مع حجب ما يلزم حجبه من معلومات، على نحو ما تقتضي الضرورة.

٢٧ – [معلومة محجوبة][٢٠٧]، [معلومة محجوبة].

ولهذه الأسباب، فإن القاضي المنفرد

يُصدِر أمراً بالقبض على محمد نور الدين آدم، مواطن جمهورية أفريقيا الوسطى (وآخر رقم جواز سفر معروف له هو ''D00001184''، المولود في الفترة ما بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧١ في إندليه [Ndele] بجمهورية أفريقيا الوسطى، لمسؤوليته الجنائية الفردية المدَّعى بها، وفقاً للمادتين ٢٥ (٣) (أ) و(ب) و(ج) و(د) و٢٨ (أ) من النظام الأساسي، عن جرائم السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية (المادة ٧ (١) (هـ) من النظام الأساسي)؛ التعذيب (المادة ٧ (١) (و) من النظام الأساسي)؛ الاضطهاد (المادة ٧ (١) (ح) من النظام الأساسي)؛ الاختفاء القسري (المادة ٧ (١) (ط) من النظام الأساسي)؛ الأفعال اللاإنسانية الأخرى (المادة ٧ (١) (ك) من النظام الأساسي)؛ باعتبارها جرائم ضد الإنسانية؛ والتعذيب والمعاملة القاسية (المادة ٨ (٢) (ج) (١) من النظام الأساسي) باعتبارهما جريمتي حرب، في مراكز احتجاز في مقري المكتب المركزي واللجنة الاستئنائية في بانغي في الفترة الممتدة ما بين ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ على الأقل و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ على الأقل، على النحو المبيَّن في أمر القبض؛

ويقرِّر أنه يجوز إحالة أمر القبض هذا، المصنَّف حالياً باعتباره وثيقة محرَّزة بالأختام وقُصرية، الاطلاع عليها مقصور على المدَّعية العامة، إلى أي دولة أو منظمة دولية أو الكشف عن وجوده، ابتغاء تنفيذه، كما يجوز ذكر طلب المدَّعية العامة؛

ويوعز إلى رئيس قلم المحكمة باتخاذ كل التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون حظر السفر الذي تفرضه الأمم المتحدة على محمد نور الدين آدم عائقاً يحول دون تقديمه إلى المحكمة؛

[٢٠٧] الوثيقة ICC-01/14-19-US-Exp، الفقرات ٢٧٨ إلى ٢٨٠.

ويقرِّر أن يقوم رئيس قلم المحكمة، في أقرب وقت ممكن، بما يلي: (١) إعداد طلب للتعاون يُلتمَس فيه إلقاء القبض على محمد نور الدين آدم وتقديمه إلى المحكمة ويتضمن المعلومات والوثائق المطلوبة بموجب المادتين ٨٩ (١) و٩١ من النظام الأساسي والقاعدة ١٨٧ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات؛ (٢) إحالة الطلب، بالتشاور والتنسيق مع المدَّعية العامة، إلى السلطات المختصة في أي دولة قد تكون معنية أو إلى أي منظمة دولية وفقاً للمادة ٨٧ من النظام الأساسي من أجل التعاون مع المحكمة على تنفيذ طلب إلقاء القبض على محمد نور الدين آدم وتقديمه إلى المحكمة؛

ويقرِّر أن يطلب رئيس قلم المحكمة من الدولة المعنية، عند إحالة طلب إلقاء القبض والتقديم إلى السلطات الوطنية للدولة التي تقوم بإلقاء القبض على محمد نور الدين آدم، وفقاً للمادتين ٩٣ (١) و٩٩ (١) من النظام الأساسي، بتقييد اتصالاته، بالقدر الأقصى المسموح به بموجب القوانين الوطنية، أثناء احتجازه في إقليمها تمهيداً لتقديمه إلى المحكمة؛

ويوعز إلى رئيس قلم المحكمة بإعداد كل ما قد يقتضيه تقديم محمد نور الدين آدم إلى المحكمة من طلبات عبور، عملاً بالمادة ٨٩ (٣) من النظام الأساسي، وطلبات لإلقاء القبض مؤقتاً، عملاً بالمادة ٩٢ من النظام الأساسي، وإحالتها إلى الدول المعنية وذلك بالتشاور والتنسيق مع المدَّعية العامة؛

ويأمر مكتب المدَّعي العام بأن يحيل إلى قلم المحكمة كل المعلومات المتاحة له التي قد تساعد في تنفيذ طلب إلقاء القبض والتقديم، وكل المعلومات التي قد تفيد في تقييم أي مخاطر على المجني عليهم والشهود جراء إحالة الطلب المذكور؛

ويوعز إلى رئيس قلم المحكمة بإعداد طلب للتعاون وإحالته إلى السلطات الوطنية المختصة في الدولة التي تقوم بإلقاء القبض [معلومة محجوبة]؛

ويأمر رئيس قلم المحكمة بأن يُعِدَّ، في أقرب وقت ممكن، ترجمة باللغة الفرنسية لأمر القبض هذا لإحالته إلى السلطات المختصة في أي دولة معنية، إذا اقتضت الضرورة؛

ويأمر رئيس قلم المحكمة بإضافة أمر القبض إلى سجل الحالة وفتح سجل للقضية ونقل طلب المدَّعية العامة (الوثيقة المرقمة ICC-01/14-19-US-Exp) من سجل الحالة إلى سجل القضية بعد إلقاء القبض على المشتبه به؛

ويأمر المدَّعية العامة بأن تحيط الدائرة علماً، في غضون ثلاثة أيام من الإخطار بصدور أمر القبض هذا، بما إذا يمكن إشهاره، دون حجب أي من المعلومات الواردة فيه، أو، احتياطاً، الإشارة إلى المعلومات التي ينبغي حجبها في حال إشهاره.

حُرِّر بالإنكليزية وبالفرنسية، علما بأن النسخة الإنكليزية هي النسخة ذات الحجية.

{توقيع}

القاضي روزاريو سالفاتوري أيتالا،

قاضياً منفرداً

حُرِّر بتاريخ الخميس، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

في لاهاي بهولندا